

التوزيع: عام  
E/ESCW/A/POP/1993/MAPC/4  
٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣  
الأصل: بالعربية



## ARAB POPULATION CONFERENCE

## المؤتمر العربي للسكان

## CONFERENCE ARABE SUR LA POPULATION



AMMAN 4-8 APRIL 1993

عمان ٤ - ٨ نيسان / أبريل ١٩٩٣

AMMAN 4-8 AVRIL 1993

ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR  
WESTERN ASIA (ESCWA)

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

COMMISSION ECONOMIQUE ET SOCIALE POUR  
L'ASIE OCCIDENTALE (CESAO)

LEAGUE OF ARAB STATES

جامعة الدول العربية

LIBIG DES ETATS ARABES

UNITED NATIONS POPULATION FUND  
(UNFPA)

صندوق الأمم المتحدة للسكان

FONDS DES NATIONS UNIES POUR  
LA POPULATION (FNUAP)

الاجتماع الوزاري  
٨-٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣

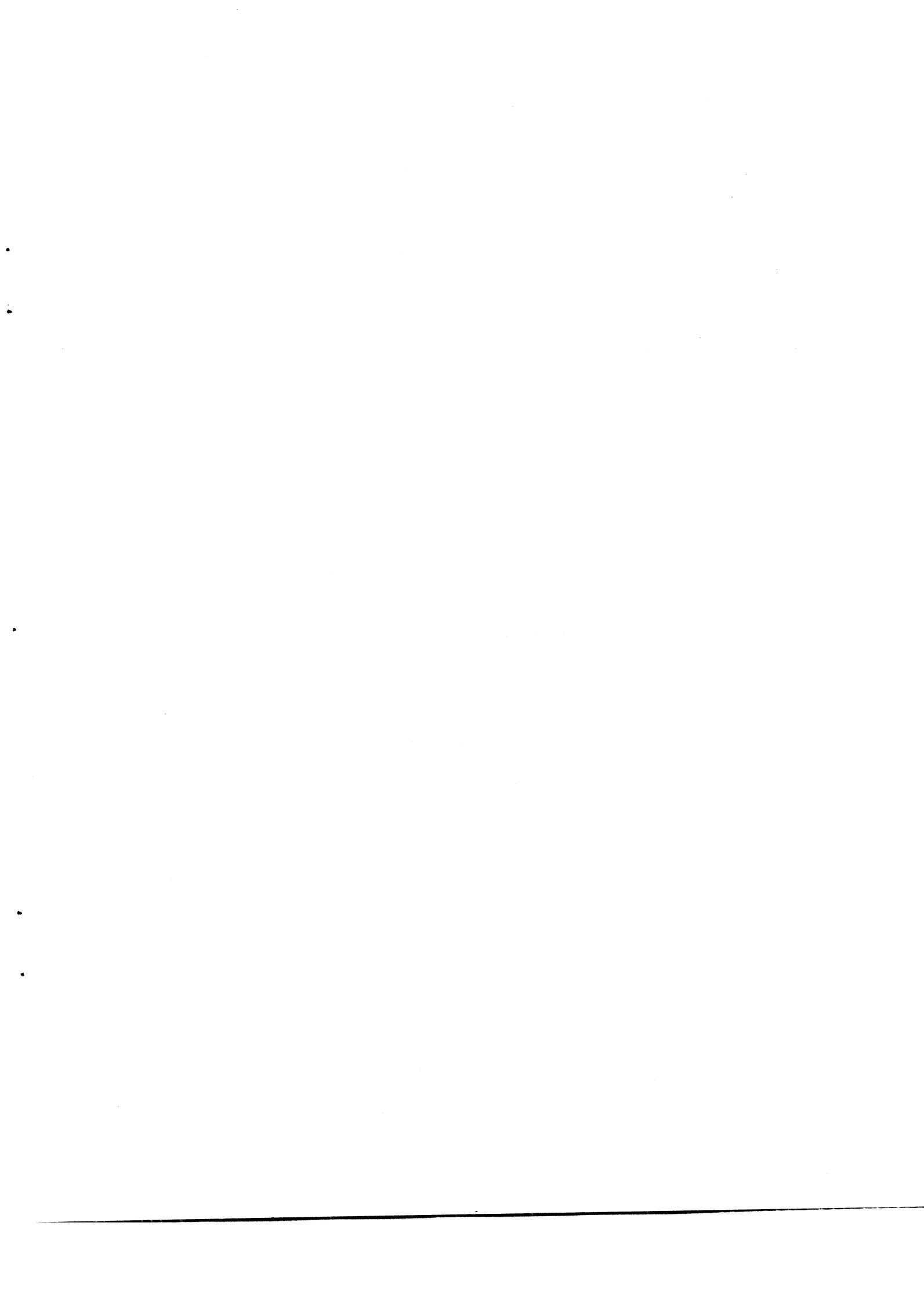
عمان

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION  
FOR WESTERN ASIA

- 5 MAY 1994

LIBRARY + DOCUMENT SECTION

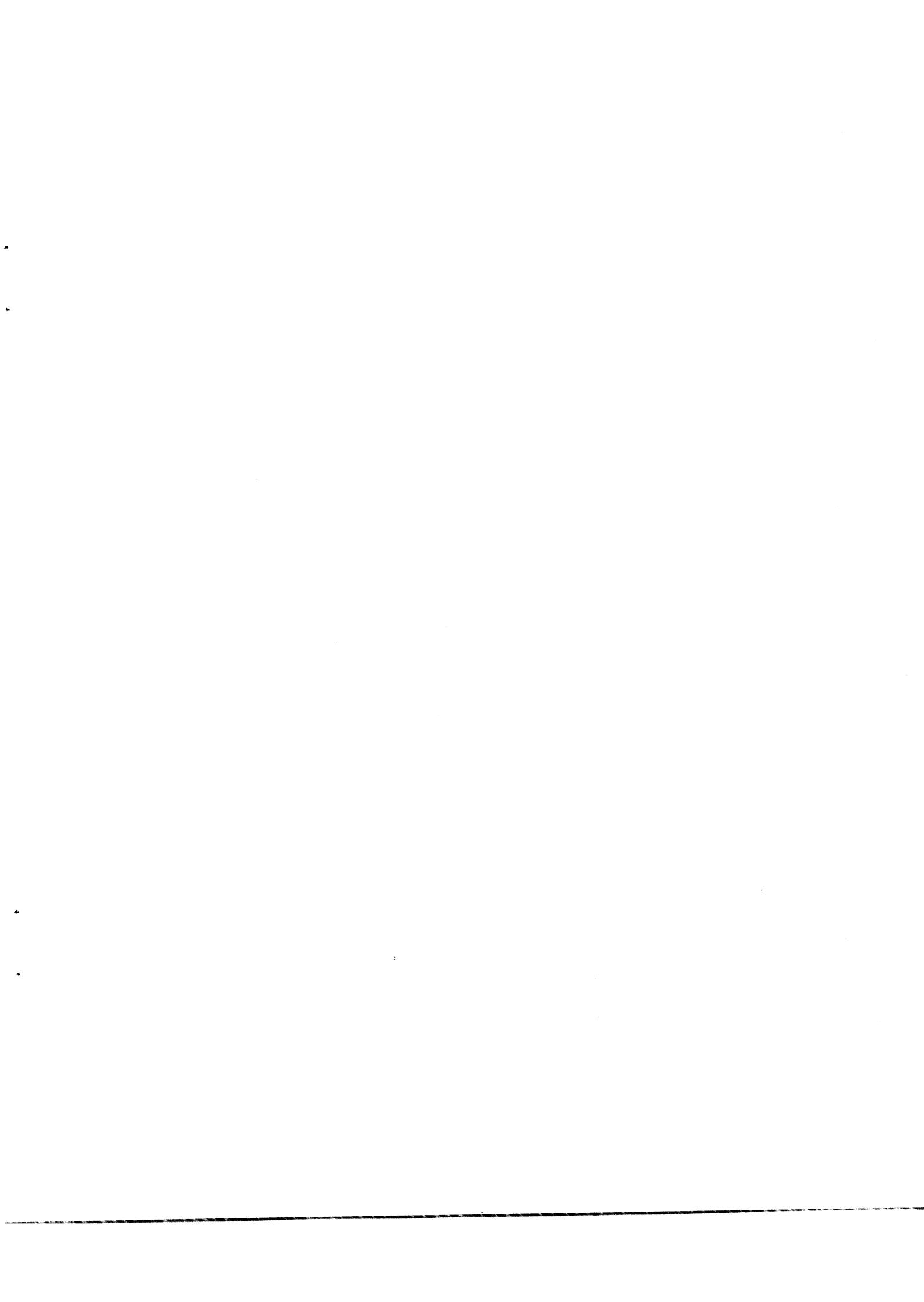
تقرير اجتماع كبار المسؤولين والخبراء



## المحتويات

### الصفحة

|    |  |         |
|----|--|---------|
| ١  | تنظيم الأعمال .....  | أولاً-  |
| ١  | أهداف المؤتمر .....  | الف-    |
| ١  | الحضور .....   | باء-    |
| ١  | افتتاح اجتماع كبار المسؤولين والخبراء .....                                  | جيم-    |
| ٢  | انتخاب أعضاء المكتب .....  | DAL-    |
| ٢  | جدول الأعمال .....   | هاء-    |
| ٣  | الموضوعات التي بحثها الاجتماع .....  | ثانياً- |
| ٣  | هيكل السكان والنمو السكاني في العالم العربي .....                            | الف-    |
| ٤  | السياسات والبرامج السكانية في العالم العربي .....                            | باء-    |
| ٧  | السكان والبيئة والتنمية في العالم العربي .....                               | جيم-    |
| ٨  | توزيع السكان والهجرة الداخلية في العالم العربي .....                         | DAL-    |
| ١٠ | الهجرات الدولية في المغرب العربي وهجرة العمالة العربية .....                 | هاء-    |
| ١٢ | المرأة والتنمية في العالم العربي .....                                       | واو-    |
| ١٤ | تنظيم الأسرة والصحة ورفاه الأسرة .....                                       | زاي-    |
| ١٥ | مشروع إعلان عمان الثاني حول السكان والتنمية المستدامة في العالم العربي ..... | ثالثاً- |
| ١٥ | اعتماد التقرير .....   | رابعاً- |



## **أولاً- تنظيم الأعمال**

١- عُقد اجتماع كبار المسؤولين والخبراء في عمان بالأردن في الفترة من ٤ إلى ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٣، واشترك في تنظيمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وجامعة الدول العربية. وتكررت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بتوفير مرافق الضيافة.

### **الـ١ـ أهداف المؤتمر**

٢- انعقد الاجتماع لمناقشة وتقدير الاتجاهات والسياسات السكانية في المنطقة، ولصياغة مسودة مشروع إعلان عمان حول السكان والتنمية المستدامة في الوطن العربي لرفعه إلى الاجتماع الوزاري المقرر عقده في عمان خلال الفترة ٨-٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣.

### **باءـ الحضور**

٣- اشترك في اجتماع كبار المسؤولين والخبراء، المعقود في الفترة من ٤ إلى ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٣، الدول العربية [الواردة أسماؤها في قائمة المشاركين].

٤- كما اشتركت في الاجتماع الوفود الرسمية غير العربية [الواردة أسماؤها في قائمة المشاركين].

٥- وحضر الاجتماع مراقبون عن منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة [الواردة أسماؤها في قائمة المشاركين].

٦- وشارك في الاجتماع أيضاً مراقبون عن المنظمات الحكومية وغير الحكومية والعربية المتخصصة [الواردة أسماؤها في قائمة المشاركين].

### **جيمـ افتتاح اجتماع كبار المسؤولين والخبراء**

٧- افتتح سعادة السيد مهدي مصطفى الهايدي، ممثل جامعة الدول العربية، اجتماع كبار المسؤولين والخبراء. ورحب في كلمته بالحضور، متوجهاً بالشكر والامتنان إلى حكومة المملكة الأردنية الهاشمية على حسن استضافتها للجتماع.

٨- كما تناول الأوضاع السكانية في الأراضي العربية المحتلة وأشار إلى هجرة اليهود المستمرة التي تساهم في زيادة تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني، وحيّاً أطفال الانتفاضة، متمنياً لهم النجاح والنصر. ونوه بالدراسات التي أُعدت للنقاش في الاجتماع، الذي هو ثمرة التعاون بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وجامعة الدول العربية.

٩ - وتكلّمت السيدة ثريا عبيد، ممثّلة الاسكوا، فرّجت بالحضور وقالت ان رسم سياسات سكانية عربية ليس بالأمر السهل، فضلاً عن تنفيذها وتقييمها وتحديتها. فالآوضاع السكانية العربية تختلف من مجموعة أقطار الى أخرى من حيث معدلات النمو السكاني والكثافة السكانية.

١٠ - وأشارت الى ما للهجرة الخارجية من تأثير خاص في المنطقة يتمثل في ارتفاع معدلات الهجرة القسرية الناجمة عن تشريد الشعب الفلسطيني، والى أنها تميّز في الوطن العربي بارتفاع معدلات هجرة اليد العاملة. وأضافت ان الآوضاع السكانية في الوطن العربي تميّز بانخفاض مستويات تعليم المرأة وانخفاض مساهمتها في النشاط الاقتصادي خارج القطاع غير المنظم.

١١ - وتكلّم السيد سنغ، ممثّل صندوق الأمم المتحدة للسكان، فقال ان هذا الاجتماع ينعقد استجابة لقرار صادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتحضيراً للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية المقرر عقده في عام ١٩٩٤. وأكد على الصلة بين النمو السكاني والتنمية المستدامة، وضرورة تعزيز برامج تنظيم الأسرة ودمجها في السياسات والبرامج السكانية، مع الاهتمام ببرامج خفض معدلات وفيات الأطفال، وسد الفجوة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. واختتم كلمته بالتركيز على أهمية دور المرأة.

#### دالـ انتخاب أعضاء المكتب

١٢ - اُنتخب السيد منذر المصري (الأردن) رئيساً للجتماع. كما اُنتخب السيدة سفیر تمامی (الجزائر)، والسيد عبدالسلام البنا (مصر)، والسيد سالم الطوقي (عمان)، والسيد ابراهيم العلي (الجمهورية العربية السورية) نواباً للرئيس.

١٣ - وانتخب السيد ابراهيم العلي (الجمهورية العربية السورية) مقرراً.

١٤ - وتألفت لجنة الصياغة من السيد مصطفى العلواني (قطر)، والسيد وليد مصطفى (فلسطين) والسيدة نبيلة حمزة (تونس)، والأنسة سمية سعد (مصر)، والسيد سيدني محمد سيدينا (موريتانيا)، والسيد مقبل عايد حمد (العراق)، والسيد حسين الخطيب (الأردن)، والسيد رؤوف الطيّب (المغرب)، والسيد عجّابي مراد (الجزائر)، والسيد جمال غنيم (الكويت)، والسيد توفيق عسيران (البنان)، والسيد مؤيد أبو الشامات (سوريا)، والسيد يحيى يحيى البابلي (اليمن).

#### هاءـ جدول الأعمال

١٥ - اقرّ الاجتماع جدول الأعمال التالي:

- ١ - بيانات افتتاحية
- ٢ - انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال
- ٣ - هيكل السكان والنمو السكاني في العالم العربي

- ٤- السياسات والبرامج السكانية في العالم العربي
- ٥- السكان والبيئة والتنمية في العالم العربي
- ٦- توزيع السكان والهجرة الداخلية في العالم العربي
- ٧- الهجرات الدولية في العالم العربي
- ٨- المرأة والتنمية في العالم العربي
- ٩- تنظيم الأسرة والصحة ورفاه الأسرة في العالم العربي
- ١٠- إعلان عمان الثاني بشأن السكان والتنمية المستدامة في العالم العربي
- ١١- اعتماد التقرير النهائي والتوصيات

### ثانياً- الموضوعات التي بحثها الاجتماع

#### الف- هيكل السكان والنمو السكاني في العالم العربي

- ١٦- عُرضت على الاجتماع الوثيقة (E/ESCWA/POP/1993/SAPC/3) المعروفة «هيكل السكان والنمو السكاني في العالم العربي: الاتجاهات الأخيرة». وقد ركزت على تزايد معدل النمو السكاني منذ بداية القرن، مشيرة إلى أن أكثر البلدان العربية سكاناً تقع في القارة الأفريقية، وفي مقدمتها مصر. كما أشارت إلى فتوة الهيكل السكاني في المنطقة.
- ١٧- واعتبرت معدل وفيات الرضع مؤشرًا أساسياً للتنمية. فهو يبلغ حالياً ٦٨ في الألف في العالم العربي. وفي هذا الصدد، أشارت إلى أن وفيات الإناث تتجاوز وفيات الذكور اعتباراً من الشهر الثاني من العمر وحتى سن الثالثة والرابعة.
- ١٨- وفي موضوع الخصوبة، أشارت الدراسة إلى أن معدل الخصوبة الكلية انخفض اندفاعة شديدة في البلدان العربية خلال فترة الدراسة، وأن صورة العالم العربي في هذا الصدد غير متجانسة. وفي معرض المقارنة بين مصر والمغرب من حيث التحولات الديمغرافية، أوضحت الدراسة أن السبب الرئيسي لتدني معدل انخفاض الخصوبة في المغرب عنه في مصر قد يرجع إلى ارتفاع نسبة مساهمة المرأة في الأنشطة الاقتصادية وإلى اتجاه الهجرة المغربية إلى أوروبا.
- ١٩- وفي التعقيب على الدراسة ذُكر أن معدلات الخصوبة والوفيات انخفضت اندفاعة كبيرة في معظم الدول العربية خلال الـ ١٥ سنة الأخيرة. وجرى التساؤل عما إذا كان انخفاض الوفيات قد صاحبه تحسن في بقاء الطفل. وأشار إلى أن أمراض الطفولة، خصوصاً الأسهال وأمراض الجهاز التنفسى، مازالت منتشرة في الدول العربية. كما أثير تساؤل عما إذا كانت الظروف الاقتصادية تعمل على خفض معدلات الخصوبة. وأشار إلى تدني الصحة المرتبطة بالإنجاب بالرغم من انخفاض الخصوبة. واعتبر على التفسير الوارد في المقارنة بين مصر والمغرب لبعض الفوارق الرئيسية بين البلدين ولاسيما فيما يتعلق بالتركيبة الأسرية ودور المرأة وموقعها.

-٢٠ وفي أثناء المناقشة، أثارت وفود عديدة تساؤلات بشأن مصادر البيانات والأرقام ووقتها وشموليتها وحداثتها، واعتبرت بعض الوفود على الأرقام الخاصة بها. وطرح سؤال عن الأساس الذي اعتمدت عليه الدراسة في معالجة هذه الأرقام والبيانات. كما شكك أحد المندوبين، نظراً لعدم كفاية الأدلة، في صحة اعتبار «الهجرة الدولية» سبباً رئيسياً لتدني مستوى الخصوبة في المغرب.

-٢١ وأشار إلى الصراع على الأرض والسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة وإلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تتبع سياسات تؤثر على النمو السكاني للأراضي المحتلة انطلاقاً من مبدأ تفريغ الأرض من السكان. وذكر أن سلطات الاحتلال لم تجر إحصاءً كاملاً للسكان منذ عام ١٩٦٧ وأن ما تصدره من أحصاءات لا يتطابق والواقع.

-٢٢ وأشار إلى أن الدراسات المقدمة إلى الاجتماع هي بمثابة إطار للمناقشة وبالتالي لا ينبغي التركيز على الأخطاء الإحصائية بل على وضع توصيات للمؤتمر الدولي المعنى بالسكان والتنمية. وتم التأكيد على ضرورة التمييز بين معدل مشاكل النمو السكاني، ومراعاة الصلة بين النمو السكاني والتنمية.

-٢٣ إلا أنه أشير إلى أن الرقم له تأثيره وأهميته. ولوحظ ضعف التمويل العربي لإجراء مسوح واقعية لإصدار إحصاءات حقيقة. كما أن الحكومات العربية مترددة في رصد التمويل اللازم لمعرفة الواقع العربي، ومن الصعب الحصول على إحصاءات من الحكومات العربية.

#### باء- السياسات والبرامج السكانية في العالم العربي

-٢٤ عُرضت على الاجتماع الوثيقة (4/E/ESCWA/POP/1993/SAPC) وهي دراسة حول السياسات والبرامج السكانية في العالم العربي، سواءً كانت تتعلق بالمسائل السكانية بصورة مباشرة أو غير مباشرة. واستخلصت الدراسة السياسات السكانية من الوثائق الرسمية للدول ومن إجاباتها على الاستبيانات الدورية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. أما البيانات فقد توفّرت من الدول أو من مصادر دولية.

-٢٥ والسياسات السكانية في المنطقة العربية متباينة بالنظر إلى تباين الأوضاع الاقتصادية في المنطقة، واختلاف الكثافة السكانية في المناطق المأهولة في كل دولة، وأهمية الهجرة الدولية في مجال استكمال خطط التنمية الطموحة في بعض الدول. كما تختلف هذه السياسات حسب الوضع demografique لكل دولة ومرحلة الانتقال demografique التي بلغتها. وفيما يلي موجز القضايا الأساسية للسياسات السكانية:  
١) معدلات النمو السكاني التي تتبادر نظرة دول المنطقة إليها،  
٢) المخاطر demografique أو الصحية المرتبطة بارتفاع مستويات الخصوبة وال الحاجة إلى دعم برامج تنظيم الأسرة،  
٣) الاستمرار في خفض معدلات الوفيات وخاصة وفيات الرضع والأطفال والأمهات في سن الحمل،  
٤) تحقيق التوازن في توزيع السكان ومعالجة مشكلة ارتفاع مستوى النمو الحضري،  
٥) تحديد وضع الهجرة الدولية من حيث تأثيراتها المختلفة على الدول المرسلة لليد العاملة والدول المستقبلة لها،  
٦) ضعف الخصائص السكانية لا سيما في الدول غير المصدرة للنفط،  
٧) العوامل البيئية التي تأثرت بالتطورات الأخيرة في المنطقة وتفاقمت بفعل نقص الموارد المائية.

-٢٦ وفي إطار تحديد مواقف دول المنطقة من مكونات السياسة السكانية لوحظ أن هناك خمس دول عربية فقط (مصر، تونس، الجزائر، المغرب، اليمن) لديها سياسة سكانية صريحة تتضمن أهدافاً محددة وآليات للتنفيذ، وبالنسبة للجوانب المختلفة يلاحظ ما يلي:

(٤) النمو السكاني: يلاحظ أن غالبية دول المنطقة أشارت إلى التأثير المتبادل بين النمو السكاني السريع وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونسب الإعاقة المرتفعة الناتجة عن طبيعة الهيكل السكاني ومستويات الخصوبة العالمية.

(ب) الخصوصية وتنظيم الأسرة: تتواءى السياسات المتعلقة بهذا الجانب مع سياسات الدول المختلفة تجاه النمو السكاني حيث يلاحظ أن الدول التي لديها سياسات سكانية صريحة تسعى إلى تحقيق مستويات أقل للخصوصية وإلى توسيع نطاق انتشار وسائل منع الحمل عن طريق البرامج الحكومية الطوعية ذات الأهداف الرقمية المحددة.

(ج) الوفيات والمرضى: تعتبر جميع دول المنطقة أن تحسين الأوضاع الصحية وخفض الوفيات هما من أهدافها الأساسية باعتبارهما يتضمنان هدف «توفير الصحة للجميع» بحلول عام ٢٠٠٠. هذا وينظر إلى المتغيرات الصحية عموماً من إطار الاستراتيجيات الصحية التي يمكن أن تكون أيضاً جزءاً من إطارات خطط التنمية. ويلاحظ أن غالبية الدول العربية حددت أهدافاً رقمية تتماشى مع أهداف سياسة الصحة للجميع وتوصيات مؤتمر مكسيكو ولكنها ركّزت أساساً على جانبين من التحسينات وخفض وفيات الرضع.

(د) التوزيع الجغرافي: تشير جميع دول المنطقة إلى وجود اختلال في التوازن في توزيع السكان وارتفاع مستوى الهجرة إلى المناطق الحضرية مما دفع غالبية هذه الدول إلى وضع خطط إنمائية واستراتيجيات وبرامج محددة لإعادة توزيع السكان.

(ه) الهجرة الدولية: تولي مختلف دول المنطقة هذه الهجرة اهتماماً كبيراً بسبب آثارها المتناقضة سواء بالنسبة للدول المرسلة لليد العاملة أو الدول المستقبلة لها أو تلك التي تتعرض لتيارات في كلا الاتجاهين. وبشكل عام فإن وجهات النظر المختلفة لم تُحول إلى سياسات سكانية ولم يتم تحديد أهداف رقمية لها.

-٢٧ وركزت الدراسة على مراعاة دمج المتغير السكاني في خطط التنمية باعتبار أن توافر البيانات والمنهجية العلمية المناسبة يسمح حالياً بتحقيق هذا الهدف خاصة مع توافر الأطر المؤسسية المناسبة لذلك.

-٢٨ وفي التعقيب على هذه الدراسة، لوحظ أن السياسات السكانية تتراوح بين وثيقة تحدد المبادئ الأساسية للسياسة (مثل الاعتماد على الحوافز الإيجابية، وحرية الاختيار، واحترام التقاليد)، وبين

استراتيجية متكاملة لتنظيم الأسرة ورعاية الأئمة والطفلة والاعلام والمرأة والتنمية. ويشمل الإطار العام لأنشطة تنظيم الأسرة في هذه الدول اعتبارات الصحة وحقوق الإنسان والتنمية وتطبيق المباعدة بين الولادات بشكل أساسي في بعضها.

-٢٩- ورغم اشتراك سكان العالم العربي في الملامح الديمغرافية العامة المتمثلة في النمو السكاني السريع والتركيب العمري الفتّي فإن المناطق الجغرافية الكبرى لها خصوصياتها، مثل دول شبه الجزيرة العربية، ودول المشرق العربي، ودول وادي النيل ودول المغرب العربي. لذلك يصعب تصور صياغة سياسة سكانية عامة لجميع دول المنطقة، حيث تراعي السياسات الخاصة بكل منطقة جغرافية مذكورة أولويات محددة وفقاً لخصوصية كل منطقة.

-٣٠- من جهة أخرى، استقر الرأي على وجوب اعتبار القضايا السكانية والعوامل الديمغرافية متكاملة مع خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل تبادلي، ويراعى فيها أثر المتغيرات السكانية على التنمية من جهة، وأثر التنمية على المتغيرات السكانية من جهة أخرى.

-٣١- وناقشت الدراسة مسألة هجرة العمال في العالم العربي واكتفت بالإشارة إلى أن الدول المرسلة للعمال تعتمد على تحويلاتهم بشكل متزايد في حين تعتمد الدول المستقبلة لهم على توفير اليد العاملة الضرورية. ولم تتطرق الدراسة لمستقبل هذه التيارات في المنطقة والسياسات الالزامية لمواجهة الصعوبات التي تواجه هجرة اليد العاملة من المغرب العربي إلى أوروبا ومنافسة العمال من أوروبا الشرقية لها، أو انتقال العمال العربية إلى الخليج ومنافسة العمال الآسيوية لها.

-٣٢- وفي أثناء مناقشة هذه الدراسة، تركزت معظم مداخلات الوفود على ضرورة ربط السياسات السكانية بالتنمية المستدامة ببعادها الاقتصادية والاجتماعية مع العذر في اعتبار الجوانب السياسية والثقافية.

-٣٣- ولوحظ وجود أخطاء تتعلق بإحدى الدول في هذه الدراسة، وأشار إلى وثيقة رسمية وجهت إلى الاسكوا تصحيحاً لهذه الأخطاء.

-٣٤- كما طلبت بالتركيز على تجديد النظرة إلى السياسات السكانية حتى لا تصبح محضورة في النظرة إلى الخصوبة وتحديد النسل، وعلى التوجّه إلى مفهوم أشمل يراعي الظروف الصحية للمرأة والطفل بشكل عام، وكذلك التوجّه لدراسة الجوانب الأخرى وخاصة الهجرة الدولية والداخلية ودعوة الجهات الممولة الدولية والعربية لتخصيص الموارد الالزامية لإجراء المسوح والدراسات الخاصة بالهجرة الداخلية والدولية.

-٣٥- وأكد الوفود على دور الهيئات غير الحكومية والمؤسسات الأهلية في المشاركة في وضع وتنفيذ السياسات السكانية وعلى ضرورة تحسين دور المرأة المحوري في السياسات السكانية من ناحية مشاركتها في التنمية واتخاذ القرارات.

## جيم- السكان والبيئة والتنمية في العالم العربي

٣٦- عُرضت على الاجتماع الوثيقة (E/ESCWA/POP/1993/SAPC/5) وعنوانها السكان والبيئة والتنمية في العالم العربي. فقد اهتم عدد كبير من مؤتمرات الأمم المتحدة التي عقدت في العقدين الماضيين بالعلاقات بين السكان والبيئة والتنمية، واتضح منذ مؤتمر السكان العالمي الذي عُقد في بوخارست عام ١٩٧٤ أن هناك علاقة وطيدة متبادلة بين السكان والتنمية الاجتماعية-الاقتصادية. وخلال العقدين الماضيين تم التأكيد على أن العلاقات بين السكان والموارد الطبيعية والتنمية والبيئة هي علاقات ديناميكية مركبة تختلف من دولة لآخر ومن مكان لآخر وتتطور أيجاباً أو سلباً مع الزمن.

٣٧- كذلك اتضح أن المشكلة ليست مجرد مشكلة أرقام في الزيادة السكانية بل أنها تتمثل في سرعة معدلات النمو السكاني وسوء إدارة التنمية والموارد بما يساعد على تفاقم الفجوة بين الأغنياء والقراء من جهة، وتفاقم مشاكل البطالة والحد من الاستثمارات في التنمية من جهة أخرى. وتبقى حقيقة واضحة أن معدلات التنمية والتقدم تزداد سرعة مع تباطؤ معدلات النمو السكاني.

٣٨- بالإضافة إلى ذلك، ساعد سوء توزيع السكان على زيادة كثافة السكان في بعض المناطق الحساسة بيئياً مما حدّ من قدرة تحملها وساعد على سرعة تدهورها. كذلك أدى عدم توازن الاستثمار في تنمية المناطق الريفية والنائية مع الاستثمار في المناطق الحضرية إلى المعدلات السريعة للهجرة من الريف إلى المدينة مما أدى من ناحية إلى تدهور المناطق الريفية ومن ناحية أخرى إلى تفشي المستوطنات العشوائية على اطراف المدن مما ساعد على تفاقم الوضع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية فيها.

٣٩- وقد أوضحت الورقة المقدمة إلى المؤتمر أبعاد هذه المشاكل في العالم العربي كما أوضحت سوء استخدام المصادر الطبيعية المحدودة مثل الأرض الزراعية ومصادر المياه السطحية والجوفية. والمحور الرئيس للتنمية المستدامة هو أنه ينبغي للممارسات الاقتصادية والتنمية الحالية أن تحافظ على قاعدة المصادر الطبيعية والبيئية حتى يمكن للأجيال القادمة العيش على نفس المستوى الحالي أو على مستوى أفضل منه.

٤٠- ولتحقيق التنمية المستدامة لابد من التأكيد على ربط السياسات السكانية بسياسات التنمية واستخدام المصادر الطبيعية وحماية البيئة. وقد طرحت الورقة عدداً من التوصيات على المستوى القومي والإقليمي في هذا الصدد، وأكدت على ضرورة الاهتمام بالتعليم والتدريب - خاصة للمرأة - وعلى المشاركة الشعبية الفعالة في وضع وتنفيذ السياسات. كما أوضحت أنه ينبغي للسياسات السكانية التركيز على أهداف أوسع من مجرد التحكم في عدد السكان، إذ ينبغي تعزيز وعي الناس بأهمية تنظيم الأسرة كعامل هام من عوامل تحسين نوعية الحياة. وأوصت الورقة بضرورة إيجاد تعاون إقليمي فعال خاصة في مجال تبادل المعلومات والدراسات وإنشاء النماذج الإقليمية وشبكة الإقليمية لدراسة العلاقات بين السكان والموارد والتنمية والبيئة.

٤١- وذكر في التعقيب على هذه الدراسة حسن الدخول في الموضوع بإيراد الأوضاع العالمية أولاً ثم الأوضاع العربية ومناقشة بعض الخصائص الإقليمية. كما أشير إلى تسارع عجلة التقدم التكنولوجي في العالم طارحاً السؤال التالي: هل سيواكب التقدم التكنولوجي الذي يعتمد على الموارد الطبيعية، وخاصة على الموارد غير المتتجدد، هذا التسارع في الزيادة السكانية في العالم العربي، وإلى متى ستنستمر هذه المواكبة؟

٤٢- وبخصوص إشارة الدراسة إلى أن ٤ في المائة فقط من مساحة الوطن العربي هي أرض صالحة للزراعة نتيجة لشح سقوط الأمطار، أشار التعقيب إلى وجوبأخذ هذا العامل في الاعتبار لدى وضع التوصيات لا سيما وأن ٩٠ في المائة من المياه الجارية في الوطن العربي تأتي من خارجه مما يضع الوطن العربي في موقف سياسي حرج. كما ذكر التعقيب ضرورة قيام الدول العربية بالاشتراك في وضع سياسات سكانية مشتركة. وشدد على ضرورة وضع نموذج عربي للسكان والموارد يأخذ بعين الاعتبار خصوصية المجتمع العربي. ولاحظ أن العلاقة بين السكان والموارد والبيئة والتنمية تعتمد أساساً على العامل الرئيس فيها وهو الإنسان. وأشار إلى أن الآثار العلاقات والأفكار الاجتماعية السائدة على تسارع عجلة التزايد السكاني.

٤٣- وأثناء المناقشة، أُشير إلى أن الاحتلال الإسرائيلي على البيئة، وتعطيل التنمية، وإتلاف الهياكل الأساسية، والسيطرة على الموارد المائية ومصادر الأرضي. ولوحظ وجود اختلال في التوازن بين السكان والموارد، وسرقة إسرائيل للموارد المائية وشح الموارد الباقية منها للشعب الفلسطيني، وأنه مخلفات بعض الصناعات على البيئة، واقتراح وضع توصيات بشأن تهجير المواد الملوثة للبيئة من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول النامية، وبشأن حالات تحريك وتوطين الصناعات التي تؤدي إلى تلوث البيئة إلى دول العالم النامية.

٤٤- ولوحظ أن الدراسة أغفلت موضوع التربية السكانية، واقتراح إدراج توصية بإضافة التربية السكانية إلى البرامج التعليمية في مراحل التعليم الجامعي وما قبله في الوطن العربي.

٤٥- وذكر أن القول بأن الموارد الطبيعية لا تكفي لسد حاجات الإنسان المتزايدة حتى عند وجود سياسات بيئية وسكانية متوازنة يعتبر قولًا متشائماً وغير صحيح. وأضيف أن الزيادة السكانية قد تكون ميزة ولا تكون مشكلة عند تحقيق توازن بين الزيادة السكانية والسياسة الإنمائية الصحيحة التي تؤدي إلى زيادة الموارد باستخدام أساليب التكنولوجيا الحديثة. والسياسة السكانية ليست بدليلاً للسياسة الإنمائية وإنما هي في صميمها. وينبغي للدول العربية أن تتبادل الخبرات وترتكز على الأبحاث التي تُظهر العلاقة بين السياسة السكانية والسياسة الإنمائية.

#### دال- توزيع السكان والهجرة الداخلية في العالم العربي

٤٦- عُرِضَت على الاجتماع الوثيقة (SAPC/13/POP/1993/ESCWA/E)، وهي دراسة في توزيع السكان والهجرة الداخلية في العالم العربي. وأشارت الدراسة إلى أنه في الفترة ١٩٥٠-١٩٩٠ بلغ

إجمالي الزيادة في عدد سكان الحضر في البلدان العربية ٦٨٧ ٥٥ ٩٥ ٧٨٤ ٠٠٠ نسمة، منهم ٠٠٠ ٣٨٤ ٥٨ في المائة نتيجة للزيادة الطبيعية والباقيون نتيجة لصافي الهجرة من الريف إلى الحضر والهجرة الدولية. وقد جاء ٠٠٠ ٣٨ ٥٤٤ نسمة أو ٤٠ في المائة من السكان الذين انتقلوا إلى المناطق الحضرية من المناطق الريفية ومجموعهم ٠٠٠ ٤٠ ٠٩٧ نسمة، أما الباقيون فهم يشكلون صافي التبادل الدولي للسكان.

٤٧- ويمكن تقسيم البلدان العربية إلى فئتين رئيسيتين: «ألف» الفئة التي تضم البلدان التي يعود الجزء الأكبر من ثموها الحضري في معظم الفترة ١٩٥٠-١٩٩٠ إلى الزيادة الطبيعية، و «باء» الفئة التي تضم البلدان الأخرى التي يعود ثموها الحضري إلى ارتفاع مستويات الهجرة فيها من الريف إلى الحضر.

٤٨- وفي التعقيب على هذه الدراسة ذُكر أنها تميزت بغزاره المادة العلمية واستخدام المقاييس التحليلية الحديثة واختيار الإطار النظري لمحددات الهجرة باستخدام التحليل التجريبي الكلي الذي أتاح إظهار الواقع الفعلي لأوضاع التحضر والهجرة الداخلية في الدول العربية.

٤٩- كما شمل التعقيب بعض التعليلات والاقتراحات التي تتعلق بما جاء في الدراسة:

(أ) فيما يتعلق بمستويات التحضر في الوطن العربي بالمقارنة مع المناطق الأخرى، يجب التأكيد على أهميةأخذ اختلاف تعريف الحضر بين الدول في الاعتبار مما يستدعي دراسة توحيد تعريف الحضر في الدول المختلفة حتى تكون المقارنة مجردة من آثر اختلافات التعريفات بين الدول المشمولة بالمقارنة؛

(ب) لم تشرح الدراسة التغيرات الكبيرة والملحوظة في مستوى التحضر في بعض الدول مثل قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة؛

(ج) شرحت الدراسة محددات الهجرة بالتحليل الكلي ونظرًا إلى أن ظاهرة الهجرة هي سلوك فردي فإنه قد يكون من الأفضل عند تحليل هذا السلوك استخدام الفرد وحدة للتحليل؛

(د) لم تستعرض الدراسة السياسات السكانية الخاصة بالتوزيع السكاني في الدول المختلفة ومدى تحقيق الهدف من هذه السياسات.

(ه) لم تتعرض الدراسة لتباين الكثافة السكانية بين الدول العربية وداخل كل دولة - وهو المظهر الرئيس لسوء التوزيع السكاني؛

(و) كما لم تتعرض الدراسة لمحدودية الأرض الزراعية في عدد من الدول العربية، مع توفرها في بعض الدول الأخرى.

٥٠- وأكد التعقيب على أهمية تحديد مفهوم التحضر وتوحيد التعريف والمصطلحات الإحصائية والسكانية، تمكيناً للمقارنة بين الدول العربية.

٥١ - وفي معرض مناقشة الدراسة، أعلنت اعترافات على الأرقام المذكورة بالنسبة إلى بلدان بعض المندوبين من حيث مصادر هذه الأرقام وقيمتها وعدم دقتها، ولوحظ أن الدراسة تعتمد على استطارات غالباً ما تكون خاطئة خاصة بالنسبة للهجرة التي تتغير بسرعة كبيرة، وأن بعض الأرقام لا تعكس الواقع. وأشار إلى أن المعلومات الواردة في الدراسة تعتمد على مصادر قديمة رغم توفر دراسات حديثة.

٥٢ - ورأى أحد الوفود ضرورة قيام ميثاق أو إطار عمل متفق عليه بين الدول العربية الغنية المستقبلة لليد العاملة وبقية الدول العربية في ميدان السياسات السكانية وحقوق العمال وواجباتهم.

٥٣ - ودعي إلى ضرورة التركيز على توزيع السكان في الوطن العربي وارتباطه بخطط التنمية في البلدان العربية، وأضيف أن مقاومة النزوح والهجرة الداخلية لم يتم تناولها بطريقة تمكن من استنتاج حلول لمقاومة الفقر. وأعتبر أن الدراسة لا تعدو كونها استعراضاً تاريخياً للهجرة والتحضر ولم تأت بجديد.

#### هاء- المigrations الدولية في المغرب العربي وهجرة العمال العربية

٥٤ - عرضت على الاجتماع الوثيقة (E/ESCWA/POP/1993/SAPC/7) وعنوانها «المigrations الدولية في المغرب العربي» وكذلك الوثيقة (E/ESCWA/POP/1993/SAPC/8) وعنوانها «هجرة العمال العربية». أشارت الدراسة الأولى إلى أنه غداة الحرب العالمية الثانية اعتمدت معظم دول أوروبا الغربية، لاسيما فرنسا، سياسة ترمي إلى تشجيع الهجرة نحوها لتساهم في بناء اقتصادياتها وتعزيزها نظراً إلى عدم توفر اليد العاملة الكافية لديها. وبعد إغلاق أبواب أوروبا استمرت الهجرة في أشكال مختلفة. ويقدر عدد المهاجرين المغاربة بثلاثة ملايين نسمة منهم ٨٠ في المائة في أوروبا والباقيون في مناطق أخرى. وقد تحولت هذه الهجرة من هجرة اقتصادية إلى هجرة ديمografique إذ ارتفع عدد المهاجرين بينما ركد وتراجع عدد النشطين وتکاثرت هجرة الأدمعة.

٥٥ - ومع أزمة الاقتصادات الأوروبية وتفاقم البطالة فيها أصبح المهاجرون عرضة للمضايقات والاحتكاك على العودة، كما أن البطالة تفشت في أوساط المهاجرين المغاربيين. وقد تميزت الهجرة الخارجية في المغرب العربي بجملة من الانعكاسات السلبية والإيجابية.

٥٦ - وفي الجانب الإيجابي تذكر العائدات المالية وأثرها على أسر المهاجرين وعلى الاستثمارات في الزراعة والمقاولات الصغرى. وفي الجانب السلبي، تذكر أوجه اختلال التوازن بين المناطق، فالمناطق الضعيفة ذات الضغط demografique الكبير شهدت هجرة فاقعة بينما استفادت المناطق الغنية من عائدات المهاجرين واستثماراتهم، وأصبحت بعض القطاعات مرهونة بعائدات الهجرة.

٥٧ - ومن الضروري رسم استراتيجية مغاربية في إطار عربي واسع في هذا الميدان الحيوي تقوم على التحكم في عوامل تزايد الضغط demografique والعمل على إعداد التراث الوطني المغاربي وخاصة القروي ليكون قادرًا على المساهمة في التقليل من حدة النزوح القروي الذي يؤثر بدوره على الهجرة إلى الخارج.

- ٥٨- وتناولت الدراسة الثانية هجرة العمالة العربية، ف وأشارت الى أن الجهد المبذول في الدراسات بقيت قليلة جداً بالمقارنة بالحركة بين دول الإرسال ودول الاستقبال.
- ٥٩- وتشير الدراسة الى أن نسبة الآسيويين في دول الخليج استretched الى حوالي الثلثين. وما يفسر ذلك هو التفاوت في الأجر التي يتلقاها الآسيويون وتلك التي يتلقاها العمال العرب. وتطرق الدراسة الى انتقائية الهجرة، ف وأشارت الى أنها كانت كذلك في نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات في حالة مصر، ثم أصبحت بعد ذلك غير انتقائية. كما أن هناك تبايناً واضحًا بين ما هو معلن في المؤتمرات وما هو منفذ بالفعل في هذا المجال.
- ٦٠- وخلصت الدراسة الى ضرورة اقامة مؤسسات تسهيل مهام تحريك العمالة العربية نحو البلدان المستقبلة، فضلاً عن التوصية بالتركيز على العامل البشري، وفتح الباب أمام تجنيس المهاجرين أو منح اقامات طويلة الأمد لليد العاملة الماهرة. كما أوصت الدراسة بالآيُودي تدهور العلاقات بين الدول الى حرمان العاملين من حقوقهم أو ابعادهم. ودعت الدراسة الى زيادة مساهمة الصناديق التي تدعم موضوع الهجرة.
- ٦١- وجاء في التعقيب على هاتين الدراستين ما يلي: فيما يتعلق بأزمة الهوية أو الاندماج لدى المهاجرين المغاربة، يعتبر السلوك التمييزي والعنصري من أهم العوامل التي تعيق التعايش الطبيعي بين المهاجرين ومجتمعات الاستقبال في أوروبا. ويمكن للمؤسسات والجهات الحكومية المعنية في أوروبا أن تقوم بدور هام في تقليل مشكلات الجالية المغاربية إذا اعتمدت سياسات مناسبة، كما يمكن للجهات المعنية في الدول العربية المرسلة أن تقوم بدور إيجابي في هذا الخصوص.
- ٦٢- وبخصوص الهجرة الى البلدان العربية النفطية، فإن شعار إعطاء الأولوية للعمال العربية في التشغيل ليس شعاراً عاطفياً أو تقليدياً، بل هو شعار سياسي - بمعنى عملي، وحضارى بمعنى الدفاع عن الذات واتخاذ موقع أفضل ضمن المنظومة الدولية في شكلها الحالى والمستقبلى.
- ٦٣- وأثناء المناقشة تم التطرق الى هجرة العمالة العربية فذكر ان من الطبيعي ان تزداد العمالة الآسيوية نظراً لانخفاض أجورها، حيث ان الشركات والمؤسسات يهمها الربح. ومن الاسباب الأخرى قرب الدول الآسيوية من دول الخليج. واعتبرت على القول بوجود فجوة بين المواطنين والمهاجرين، حيث يتواجد مستوى عال من المودة. كما طُولب بعدم طرح فكرة التجنيس، إذ ان هذا الامر يخص الدول المستقبلة.
- ٦٤- ووجهت دعوة البلدان العربية لإمعان النظر في الدفاع عن حقوق المهاجرين، والى ابرام اتفاقية عربية-اوروبية تكفل حقوقهم، وإيلاء رعاية خاصة لاسر المهاجرين الباقية في اوطانها حتى لا يعكس ذلك سلبياً عليها.

٦٥- وفي مناقشة الهجرات الدولية في المغرب العربي ذُكر ان اسلوب الاستعمار الفرنسي في الجزائر كان استيطانياً، وكان من الاعسباب الرئيسية للهجرة الداخلية والهجرة الاوروبية. كما ان الاستعمار قد مس بالهيكل الاجتماعي والعربي. والأغلبية الساحقة للمهاجرين الى الدول الاوروبية ليست مندمجة في المهاجر، وذلك على عكس ما جاء في الدراسة.

٦٦- وأبدى أحد المؤفود تحفظاً على بعض ما جاء في الوثيقة بشأن الهجرة المغاربية.

٦٧- المرأة والتنمية في العالم العربي

عرضت على الاجتماع الوثيقة (E/ESCWA/POP/1993/SAPC/9) وهي دراسة حول مشاركة المرأة والتنمية في العالم العربي هدفها إلقاء الضوء على بعض العناصر الهامة لهذه المشاركة بغية التركيز بدرجة أكبر على الفوارق السائدة بين الرجل العربي والمرأة العربية في مختلف الميادين بهدف تصحيحها. وتناولت الدراسة دور المرأة في الحياة العامة والسياسية، وفي الحياة الاقتصادية، وبحثت الإطار demografique والاجتماعي والصحي الذي تعيش فيه المرأة. فمشاركة المرأة في الحياة السياسية واتخاذ القرارات تعتبر أكبر المؤشرات على مركز المرأة في المجتمع. والفجوة بين الجنسين في هذا المجال لا تزال كبيرة جداً، فالمرأة العربية لا تزال تؤدي دوراً هامشاً في هذا المجال. واعتمدت الدراسة في ذلك على البيانات الصادرة عن الاتحاد البرلماني الدولي لسنة ١٩٩١. والمرأة لا تتمتع بالحق في التصويت في سبعة بلدان عربية، ونسبة اللواتي سجلن انتخابهن في البرلمان ضئيلة جداً بصفة مطلقة وبالمقارنة مع الرجال. ولم تشغل النساء وظائف حكومية رفيعة المستوى خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٨٧ إلا في سبع دول، ومعظم هذه الوظائف في وزارات الشؤون الاجتماعية. وتبيّن احصاءات الأمم المتحدة أن النساء كنّ في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٢ يشغلن ٢٦ وظيفة من ١٦٤ وظيفة في المنطقة العربية كلها في إطار التوزيع الجغرافي، وهذا يظهر حرمان المرأة إلى حد بعيد من المشاركة في اتخاذ القرارات.

٦٨- وتشير الاحصاءات إلى إحراز تقدم كبير خلال العقود الماضيين في مجال تحسين إدماج المرأة في سوق العمل وزيادة مشاركتها فيه. فقد شهدت جميع بلدان المنطقة زيادة في عدد النساء النشطات اقتصادياً على نحو متواصل منذ عام ١٩٧٠، إذ بلغ عدد العاملات ثلاثة أمثاله في بلدان المغرب العربي والبلدان العربية في أفريقيا، وأربعة أمثاله في منطقة الشرق الأدنى. ولكن هذا التقدم لا يزال بعيداً عن تحقيق التوازن والقضاء على أوجه التفاوت بين الإناث والذكور في مجال التوظيف. ولاحظت الدراسة أن الاحصاءات الرسمية بصفة عامة، ونظراً لعدم استنادها إلى تعريف وأساليب قياس ملائمة، تُخفي المشاركة الفعالة للمرأة في الانتاج الاقتصادي. والزراعة في مقدمة المجالات التي يساء فيها تقدير عمل المرأة بصفة خاصة. أما القطاع الصناعي فلا يستوعب إلا نسبة ضئيلة من النساء النشطات اقتصادياً. وتتركز أكبر نسبة من النساء في قطاع الخدمات، وهذا يعزى لعوامل عديدة منها هيمنة الرجل على القطاع الصناعي واعتبار وظائف التمريض والأنشطة الاجتماعية والوظائف المكتبية والخدمات مطابقة لدور المرأة التقليدي وكذلك انخفاض مستوى التعليم لدى النساء مقابل الرجال. والتعليم الجامعي عامل هام في دخول المرأة إلى ميدان المهن العلمية والفنية والحرفة التي يرتفع فيها معدل النساء خاصة في مجال التعليم والبحث العلمي والطب؛ ولكن التعليم الجامعي لا يكفي لوصول المرأة إلى المناصب الادارية الرفيعة.

٦٩- وتعيش المرأة العربية الآن في وضع ديمغرافي واجتماعي صحي أفضل منه من العشرين سنة الماضية. ويرجع ذلك إلى الاستفادة من التطور الحاصل في البنية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة ما يتعلق بالتعليم والصحة وظروف السكن.

٧٠- أما في التعقيب على الدراسة فقد أشير إلى أن الدراسة لم تغطي مشاركة المرأة في الحياة السياسية تغطية كافية وربما يعود ذلك إلى عدم شمولية إحصاءات الأمم المتحدة في هذا الصدد، والى أن الإحصاءات المتعلقة بمساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي ليست دقيقة. ووردت في التعقيب أيضا الدعوة إلى اعتماد استراتيجية تشمل العناصر التالية (٤) إيجاد قاعدة بيانات دقيقة ومفصلة عن المرأة لرسم السياسات المناسبة؛ (ب) تزويد صانعي القرارات بمعلومات دقيقة؛ (ج) إنشاء هيكل متخصص لتدريب صانعي القرارات في مجال رسم سياسات إشراك المرأة في التنمية؛ (د) مساندة المنظمات الأهلية والعمل التطوعي وأعداد برامج تعليمية وثقافية. كما أُشير إلى انعكاسات سياسة التكيف الاجتماعي على وضع المرأة وصحتها.

٧١- وأثناء مناقشة الدراسة ورد تساؤل عن مصدر البيانات والاحصاءات الواردة فيها، كما ذكر أن واقع مشاركة المرأة في الحياة السياسية في بعض البلدان هو أفضل مما صورته الدراسة. وأوصي بإنشاء قاعدة بيانات دقيقة ومفصلة عن المرأة. وتم تأييد استنباط وسائل لدعم التنظيمات الشعبية للنهوض بدور المرأة. كما لوحظ إغفال الدراسة لمشاركة المرأة في مقاومة الاحتلال في لبنان وفلسطين. وأشار إلى أن أحد البلدان حقق مكاسب هامة في مجال مشاركة المرأة ولكن هذه المشاركة لم تشمل المجال السياسي، وأن مبدأ مشاركة المرأة مكرس في الشريعة الإسلامية ثم أقترح تطوير وتنقیح القوانين الخاصة بالحوال الشخصية، وسن تشريع يتيح للمرأة إعطاء جنسيتها لأولادها من أجنبى.

٧٢- وأشار إلى أن أحد البلدان يلتزم بالتنمية المستدامة ويسلم بأهمية المرأة إذ لا تستطيع أمة أن تتحقق كامل امكاناتها إلا إذا مكنت المرأة من المشاركة الكاملة في جميع جوانب المجتمع. ودُعى إلى تنفيذ توصيات استراتيجيات نيروبي من أجل النهوض بالمرأة، والى وضع استراتيجية لإدخال التغييرات الازمة لإزالة العقبات التي تعترض مشاركة المرأة مشاركة كاملة في التنمية المستدامة وذلك كصانعة قرار، ومنظطة، ومستشاره فنية، ومديرة، وعاملة إرشاد في ميدان البيئة وغيره من الميادين. ودعى إلى التوقيع والتصديق على اتفاقية الغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة من قبل الدول العربية التي لم توقع وتصدق عليها بعد، والعمل على تطبيق بنودها.

٧٣- ولوحظ أن مشكلة التمييز بين الرجل والمرأة التي تتعكس في تباين معدلات الوفيات بين الذكور والإثاث من الأطفال في بعض البلدان تبدأ في الأسرة وترجع إلى التنشئة الاجتماعية والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع العربي، مما يؤكد ضرورة وجود برامج توعية وتشقيق موجهة للأسرة للقضاء على هذا التمييز وتحسين وضع المرأة داخل الأسرة. كما تمت الاشارة إلى ضرورة الاهتمام بصورة خاصة بالمرأة الريفية والعمل على تحسين أوضاعها.

ذاي- تنظيم الأسرة والصحة ورفاه الأسرة

٧٤ عرضت على الاجتماع الوثيقة (E/ESCWA/POP/1993/SAPC/10)، وهي دراسة تهدف إلى تحديد السمات الرئيسية للأنماط الديمغرافية والصحية في المنطقة والعوامل المؤثرة مع هذه الأنماط وتعتمد على نتائج مختلف المسوح التي أجريت خلال السنوات الخمس الماضية في ١٤ دولة عربية. ومن أبرز نتائجها حدوث انخفاض ملحوظ في معدلات الوفيات وإنخفاض مستوى الخصوبة وحدوث الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر والهجرة الدولية إلى بلدان الخليج. إلا أن حجم الزيادة الصافية في حجم السكان في الوطن العربي سيستمر في الارتفاع. أما في مجال صحة الطفل، فتشير الأرقام إلى حدوث انخفاض كبير من معدلات وفيات الرضيع والأطفال دون سن ٥ سنوات منذ بداية السبعينيات. ويرتبط مستوى وفيات الأطفال ارتباطاً مباشراً بالعوامل الانجابية وهي سن الاعم عند ميلاد الطفل وترتبط المولود وفترة المباعدة بين الولادات، والتي تعد من أهم أسباب انخفاض معدل الوفيات بين الأطفال والرضع. كما أن انتشار الاصابة بالمرض وسوء التغذية لا زال مرتقاً في المنطقة العربية ويختلف من قطر آخر. وتشير النتائج إلى أن استخدام أملأج معالجة الجفاف آخذ في الانتشار في أغلب البلدان وإن كانت المضادات الحيوية ما زالت تحتل مركزاً هاماً كوسيلة لعلاج الأسهال. أما فيما يتعلق بالأوضاع فإن الغالبية العظمى من الأمهات يرضعن أطفالهن لفترات طويلة. إلا أنه ظهر اتجاه جديد في مجمل الرضاعة لدى الأمهات المتعلمات يتميز بتقصير مدة الرضاعة الطبيعية، مما قد تكون له تأثيرات ضارة بصحة الطفل.

٧٥ وتناولت الدراسة عرضاً لمستويات الخصوبة في الأقطار العربية فأبرزت التباين الواضح بين الأقطار العربية وتدني الصحة الانجابية وبصفة خاصة تلك المتعلقة بمراقبة الحمل والولادة. كما أشارت إلى الاتجاهات الرئيسية في الأقطار العربية فيما يخص سياسات الخصوبة وتنظيم الأسرة. واعتبرت أن التنمية هدف رئيس للجميع. وأوضحت الدراسة أنه لا بد لكي سياسة تتعلق برعاية صحة الأسرة أن تتضمن العمل على الحد من الزواج المبكر وتشجيع الرضاعة الطبيعية وإطالة فترة المباعدة بين المواليد إلى ٣ سنوات على الأقل وتقدير الحمل بعد سن ٢٥ أو ٤٠ على أكثر تقدير. وقد أصبح الهدف الذي اتفقت عليه دول العالم وهو توفير «الصحة للجميع» بحلول عام ٢٠٠٠، يشكل تحدياً للحكومات والجهزة المعنية بالخدمات الصحية والتنمية. وقد أصبح الربط بين التخطيط السكاني وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية يعتمد أساساً على القرار السياسي.

٧٦ وفي التعقيب على الدراسة تساءل المعقب عن مدى تأثير تأجيل سن الزواج على الخصوبة. وفي مجال رعاية الأمومة تمت الإشارة إلى أن السبب في عدم الحصول على الرعاية أثناء الحمل هو الشعور بعدم الحاجة إلى ذلك. ودعا إلى إجراء المزيد من البحث في هذا المجال. وفيما يتعلق بتنظيم الأسرة أشار إلى أن الخصائص الأربع المرتبطة بالإنجاب الواردة في الدراسة وهي «الإنجاب المتأخر» و«الإنجاب الكثير» و«الإنجاب المبكر» و«الإنجاب المتأخر» هي خصائص يرتبط بعضها ببعض. وبعد دمج جميع هذه المتغيرات، يظهر أن المباعدة بين الولادات هي التي لها أكبر تأثير. وفيما يتعلق بوفيات الرضيع والأطفال في سن مبكرة، أكد على أهمية تبني برامج تنظم الأسرة مع التركيز على المباعدة بين الولادات. أما فيما يتعلق بوضع التغذية لدى الأطفال، فقد تساءل المعقب حول امكانية وضع معايير خاصة بالمنطقة العربية. كما تساءل حول ما إذا كانت توجد مشكلة نمو سكاني في العالم العربي على المستوى القومي ككل. وأجاب

بأنه لا توجد مشكلة حجم أو نمو سكاني بل مشكلة توزيع جغرافي وتوزيع الموارد إذ يمكن تحقيق تكامل بين الدول ذات الموارد الهادية والدول ذات الموارد البشرية إلا أن الفشل في تحقيق هذا التكامل يجعل كل دولة تعامل مع مشاكلها السكانية بطريقتها الخاصة.

٧٧ - في معرض مناقشة الدراسة ذُكرأن الدراسة ألغفت الناحية النفسية للأطفال الذين يولدون في فترات متقاربة، ثم أوصي بالاهتمام بالناحية النفسية والعقلية والصحية للطفل. كما طلبت بدمج خدمات تنظيم الأسرة ضمن خدمات الصحة الأساسية، وبإذ الله كل العاقل التي تحول دون حصول المواطنين على وسائل تنظيم الأسرة وإشراك المنظمات الأهلية في مجال تنظيم الأسرة و إدخال المفاهيم الخاصة بالصحة الانجابية في المناهج التعليمية. وجرى التعرض إلى تأثير الحرب والحصار الاقتصادي على برامج صحة الأم والطفل في العراق. وتم التأكيد على أنه لا بد لسياسة تنظيم الأسرة أن تأخذ بعين الاعتبار مشاركة القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية في انتشار وسائل تنظيم الأسرة. وأعتبر أن الدراسة ألغفت الدوافع السياسية والاقتصادية التي تؤدي إلى زيادة أو تناقص الخصوبة في مجتمع ما. وأقترح أن يوصي المؤتمر بأهمية إقامة التوازن بين الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية في سياسات التكيف الاقتصادي نظراً لتأثيرها على الأوضاع السكانية. كما تمت الإشارة إلى تأثير الجوانب الاجتماعية والثقافية على السلوك الانجابي.

٧٨ - وقد أجمع المشاركون على ضرورة تحديث البيانات الواردة في مختلف الدراسات التي تمت مناقشتها في الاجتماع مع الأخذ بعين الاعتبار مداخلات ممثلي الدول العربية أثناء عرض كل دراسة، وذلك قبل نشرها ضمن وقائع المؤتمر.

### ثالثاً- مشروع إعلان عمان الثاني حول السكان والتنمية المستدامة في العالم العربي

٧٩ قامت لجنة الصياغة بإعداد مشروع إعلان عمان الثاني حول السكان والتنمية المستدامة. وأقرَّ الاجتماع مشروع الإعلان لعرضه على اجتماع الوزراء الذي سيُعقد في عمان في الفترة ٨-٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣ للنظر فيه واعتماده بهدف رفعه كوثيقة عربية إقليمية إلى المؤتمر الدولي المعنى بالسكان والتنمية الذي سيُعقد في القاهرة من ٥ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

### رابعاً- اعتماد التقرير

٨٠ - في الجلسة الختامية المعقودة في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٣، اعتمد اجتماع كبار المسؤولين والخبراء التقرير.

